الصباح AL-SABAH

«التعليمية البرلمانية» تُمهل الحكومة أسبوعين للإتيان بتصور عن تعديلات «المرئي والمسموع»

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

عبدالهادي العجمي

قال مقرر اللجنة التعليمية البرلمانية الدكتور عبد الهادي العجمي إن اللجنة ناقشت أمس مع ممثلي الإعلام التعديلات على قانوني الإعلام المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر.

وأضاف أن اللجنة طلبت من الحكومة الاتيان بتصور شامل ورأي واضح بخصوص التعديلات «وأمهلناها أسبوعين».

داود معرفي يقترح أن يكون المرشح لعضوية مجلس الأمة كويتيا بصفة أصلية

أعلن النائب داود معرفي عن تقدمه باقتراح بقانون باستبدال المادة (19) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، بأن يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتيا بصفة أصلية وأن يكون من أب كويتي بصفة أصلية تحدر من آباء وأجداد استوطنوا الكويت قبل عام 1920 ، وألا تتجاوز مدة عضوية الفائز بمقعد مجلس الأمة أكثر من ثماني سنوات متصلة أو منفصلة، ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى: يستبدل نص المادة (19) من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه ليصبح النص على النحو الآتي : (مادة 19):يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

أ – أن يكون كويتي بصفة أصلية وأن يكون من أب كويتي بصفة أصلية تحدر من آباء وأجداد استوطنوا الكويت قبل عام 1920.

ب – أن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب وتتوافر فيه شروط الناخب.

ج – ألا تتجاوز مدة عضوية الفائز بمقعد مجلس الأمة أكثر من ثماني سنوات متصلة أو منفصلة، ولا يحق له الترشح بعد تجاوز هذه المدة.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة : على مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح

داود معرفي

مجلس الأمة يعقد جلسة غدا لبحث أسباب تأخر البت في الطعون لدى محكمة التمييز

مجلس الأمة يناقش الأمن السيبراني أيضا

يعقد مجلس الأمة جلسة عادية غدا الثلاثاء وبعد غد الأربعاء للنظر في بنود جدول الأعمال.

ويدرج على جدول الأعمال 7 رسائل منها تكليف اللجان البرلمانية بدراسة عدد من الموضوعات منها أسباب نقص الأدوية في الدولة، وبحث كل ما أثير حول شبهات التعدي على أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى بحث أسباب تأخر البت في الطعون لدى محكمة التمييز.

ويواصل مجلس الأمة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

ويحتوي جدول الأعمال على 3 طلبات مناقشة بشأن البديل الاستراتيجي ومراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة وتسكين شواغر المناصب القيادية.

وأدرج على جدول الأعمال طلبان لتشكيل لجان مؤقتة بشأن متابعة وحلول المشاكل التي تعاني منها المناطق الجنوبية، والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

جوهر يسأل العوضي عن لجنة اختيار الملاحق الإدارية والفنية الصحية في الخارج

حسن جوهر

وجه النائب الدكتور حسن جوهر سؤالا إلى وزير الصحة، طالب فيه بـ:

1 – صورة ضوئية عن قرار وزير الصحة بتشكيل لجنة اختيار الملاحق الإدارية والفنية الصحية في الخارج.

2 – صورة ضوئية عن السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء لجنة اختيار الملاحق الصحية والإدارية والفنية في الخارج، تبين المؤهلات العلمية والشهادات الدراسية والجامعات أو المراكز الطبية المانحة للشهادة وتاريخ الحصول عليها، وسنوات الخدمة والتدرج الوظيفي لكل منهم، والخبرة الإدارية في مجال اختيار المرشحين لتولي الوظائف القيادية أو المهنية العليا، ومستوى الالمام باللغات الأجنبية والبحوث والدراسات التخصصية التي تم نشرها والمجلات العلمية التي قامت بنشرها، إن وجدت.

3 – صورة ضوئية من الشروط والضوابط التي حددتها قرارات مجلس الخدمة المدنية لشغل وظيفة الملاحق الصحية والإدارية والفنية في الخارج.

4 – إعداد نماذج المفاضلة والتقييم للمتقدمين لشغل وظيفة الملاحق الصحية والإدارية والفنية في الخارج وطريقة إجراء المقابلات الشخصية وتوثيقها، مع تزويدي بصورة ضوئية من هذه النماذج.

تتمات

750 وظيفة

على الميزانية السابقة بمقدار 1151 وظيفة، ما بين إجراءات منتهية وما بين قيد التنفيذ.

وذكر الزيد أن مؤسسة البترول طلبت 125 وظيفة جديدة، بالإضافة إلى ما هو موجود كذلك في الميزانية وهي 125 وظيفة كذلك، بإجمالي 250 وظيفة.

وأكد أن اللجنة وافقت على هذه الزيادة بحيث يكون العدد الإجمالي للوظائف 250 وظيفة جديدة لمؤسسة البترول، بالإضافة الى 500 وظيفة من خلال الإحالة إلى التقاعد أو الاستقالات، بإجمالي 750 وظيفة ستكون متاحة في ميزانية مؤسسة البترول للسنة المالية الجديدة.

وقال الزيد إن اللجنة شددت في هذا الجانب على ضرورة الإسراع في المشاريع النفطية الحيوية لتكون مراكز عمل حقيقية وفعلية بدلا من تحويل القطاع النفطي إلى بطالة مقنعة.

وبين أن الهدف هو استيعاب الخريجين الكويتيين الذين سيدخلون سوق العمل في القطاع النفطي، ولكن يجب استيعابهم بطريقة سليمة من خلال إيجاد مشاريع جديدة بدون العبء على القطاع النفطي.

أضاف أن اللجنة تداولت بنود ميزانية البترول بما يعرف بفوائد التمويل المستردة، وأرباحها عن السنتين الماليتين «2020/2021 2021/2022».

وقال الزيد إن اللجنة طلبت أن تكون الحكومة والمجلس الأعلى للبترول رأياً واضحاً في أرباح مؤسسة البترول، مبيناً أن القانون ينص على أن 90% من الأرباح تحول إلى الخزانة العامة للدولة، والـ10 % تحتفظ بها المؤسسة لإعادة استثمارها ما لم يقرر المجلس الأعلى للبترول غير ذلك.

وأشار إلى أن «المجلس الأعلى للبترول لم يجتمع منذ مدة ولم يقرر غير ذلك، ولدينا ملاحظات من ديوان المحاسبة تشير إلى ملاحظات سلبية بأنه إذا انخفضت السيولة في مؤسسة البترول يؤثر ذلك على إنتاجها وفعالية مشاريعها.

وطالبت اللجنة المؤسسة والمجلس الأعلى للبترول أن يكونا رأياً واضحاً بشأن أرباح مؤسسة البترول حتى تتمكن من إعادة استثمارها وتعظيم القيمة المضافة لتعود بالنفع على الخزينة العامة للدولة.

وأشار الزيد إلى أن اللجنة وافقت على ميزانية مؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2023/2024 مع التشديد على مراقبة هذه الميزانية أثناء تنفيذها.

وقال إنه فيما يتعلق بميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية إن اللجنة لاحظت هيمنة وظائف غير الكويتيين على وظائف الكويتيين، مبيناً أن اللجنة شددت على ضرورة العمل بخطة إحلال واضحة لتوظيف كويتيين أكثر في هذا المرفق الحيوي المهم.

أضاف أن إدارة معهد الكويت للأبحاث العلمية وعدت بوضع خطة إحلال واضحة بما يتوافر في سوق العمل الكويتي، مبيناً أن اللجنة وجهت إدارة المعهد بضرورة معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة لاسيما الملاحظات المستمرة والمتكررة في السنوات السابقة.

وأكد أن اللجنة وافقت على ميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية للسنة المالية الجديدة، مبيناً أن اللجنة بانتظار مشروع بقانون بربط ميزانية لجنة المناقصات المركزية للانتهاء من جميع مشاريع الميزانيات قبل رفعها للمجلس.

الكويت للدنمارك

الإساءة للأديان، بما في ذلك الالتزام بالمواثيق الدولية ذات الصلة، لاسيما القرار الأخير الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن مكافحة الكراهية الدينية.

إسقاط فوائد

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب حمد العبيد أن موضوع الاستبدال يهم شريحة كبيرة من المواطنين، مؤكدا أن المتقاعدين لهم حق كبير لا سيما أنهم خدموا البلد لسنوات طوال وضحوا بأوقاتهم وصحتهم وأعمارهم.

أضاف إنه من باب رد الجميل من الضروري مكافأتهم وتخفيف الأعباء المالية والدنيوية على كاهلهم بسبب التضخم الذي يعانون منه، واصفاً نظام الاستبدال الحالي في مؤسسة التأمينات بالجائر والظالم الذي أرهق كاهل المتقاعدين بمزيد من الديون.

وأوضح أن اللجنة عرضت على مدير المؤسسة بعض الحالات التي استبدلت 30 أو 40 ألف دينار وتستردها المؤسسة منه 80 أو 90 ألف دينار، مؤكداً أن هذا الأمر يمثل الربا الفاحش المحرم شرعاً وليس مقبولاً عرفاً والذي يعاني منه المتقاعدون.

وأشار إلى أن اللجنة قدمت أكثر من حل لقضية الاستبدال والتي على رأسها إلغاء هذه الفوائد والربا الفاحش على المتقاعدين، مبيناً أن المتقاعد عندما يلجأ إلى أي بنك إسلامي أو تقليدي ستكون الأرباح عليه أقل بكثير من أرباح مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

وقال العبيد إن اللجنة أبلغت المؤسسة أن هدف إنشائها تعاوني لحماية المتقاعدين واستدامة صرف رواتبهم، وليس الهدف هو الربح من المتقاعدين.

ولفت إلى أن لدى المؤسسة جناحا استثماريا من خلالها ممكن أن تعوض أي نقص في ميزانيتها منه، ومن غير المقبول تعويض هذا النقص على حساب قوت المتقاعدين.

وبين العبيد أن هناك حلولاً أخرى منها طرح نوافذ إسلامية للمرابحة، لافتاً إلى أن «نظام المؤسسة وقانونها يسمحان بذلك، وإذا لم يسمح القانون فاللجنة مستعدة لتقديم قانون يتيح للمؤسسة توفير الكيان الإسلامي، ولكن لا توجد لديهم مشكلة لتوفير قروض وصيغ تمويلية إسلامية لا ترهق المتقاعدين».

وذكر أنه تم عرض قانون إسقاط فوائد الاستبدال الذي تقدم به ومجموعة من النواب على مؤسسة التأمينات، مضيفاً إن اللجنة طلبت إفادتهم ورأيهم حول هذا القانون الذي سوف يخفف الأعباء عن المتقاعدين.

وقال إن الأعباء كبيرة على المتقاعدين، مبيناً أن راتبه سوف ينقص بمقدار من 30 إلى 40 ٪ من راتبه وهو موظف، ولديه التزامات بنكية من بنوك إسلامية وتقليدية وقسط الإسكان والقرض الحسن والاستبدال ولا يتبقى من راتبه إلا القليل.

وتمنى العبيد أن تكون ردود المؤسسة شافية ووافية وعلاجات واضحة لحلحلة كل أمور المتقاعدين، مطالبا الحكومة بالتعاون في هذا الملف والموافقة على قانون إلغاء فوائد الاستبدال وإيجاد صيغة اسلامية لتمويل المتقاعدين

«التحقيق بالكاراكال»

الأسبق الشيخ خالد الجراح للمرة الثانية رغم استدعائه.

وأوضح الدمخي أن تشكيل لجنة التحقيق في هذه الصفقة تم بموافقة مجلس الأمة والحكومة وحضر في اجتماعات سابقة وزير الدفاع السابق الشيخ طلال الخالد ووزير الدفاع الحالي الشيخ احمد الفهد وأبديا تعاونهما الكامل، مشيرا إلى أن عدم حضور وزير الدفاع الأسبق الشيخ خالد الجراح للمرة الثانية ولم يقدم اعتذارا للجنة يعتبر عدم تعاون مع اللجنة.

أضاف أنه لا يوجد أي عذر لعدم الحضور سواء كان رئيس أركان سابق أو وزير دفاع سابق، مبينا أن هناك رؤساء اركان سابقين ووزراء دفاع سابقين مثل الشيخ حمد جابر العلي حضروا اجتماعات اللجنة وكذلك الشيخ طلال الخالد ووزير الدفاع الحالي الشيخ احمد الفهد قد حضروا.

واعتبر الدمخي ان عدم الحضور وعدم الاعتذار عن الحضور هو استخفاف بعمل اللجنة وعدم تحمل الإجراءات التابعة لهذا الامر، مؤكدا أن هناك إجراءات قانونيه في حال عدم الحضور منصوص عليها في المادة 147 في اللائحة الداخلية والمادة 9 التي استندت عليها المادة 147 بأن هناك إجراءات قانونية لمن لا يحضر اجتماعات لجان التحقيق البرلمانية عندما توجه الدعوة إليه.

وأشار إلى أن عدم الحضور يعد رسالة بعدم التعاون مع اللجنة للمرة الثانية، مبينا أن «الإنسان الذي لا يتحمل أي خطأ عليه أن يحضر ولكن عدم الحضور يدل على أن هناك تقصيرا او أخطاء أو تجاوزات».

وقال إن اللجنة سجلت في محضرها عدم حضور وزير الدفاع الأسبق الشيخ خالد الجراح، وسجلت أيضا الإجراءات القانونية التي سيتم اتخاذها في حالة عدم الحضور مجددا.

السودان : الجوع

الدعم السريع.

وأفادت لجنة الدناقلة، أحد أحياء وسط بحري، في بيان ليل السبت – الأحد نشرته على صفحتها على موقع فيسبوك بعنوان «حوجة غذائية» أن سكان الحي «يعيشون وضعاً معقداً جداً لظروف الحرب وانقطاع التيار الكهربائي والماء وعدم وجود محال تجارية».

وأشارت إلى «توقف العمل منذ أكثر من ثلاث شهور وعدم وجود مرتبات ونفاد ما تبقى من المخزون الإستراتيجي لكل أسرة أو فرد».

وقررت اللجنة، حسب ما أفادت، «فتح باب التبرع لنسند بعضنا البعض من خلال توفير مواد تموينية أو المساهمة المالية لشراء مواد تموينية من أقرب مكان وتوزيعها على المتواجدين بالحي».

ولجان المقاومة هي مجموعات شعبية كانت تنظم الاحتجاجات للمطالبة بحكم مدني بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في 2019، وتنشط في تقديم الدعم منذ بدء النزاع قبل ثلاثة أشهر.

وتمتد شكاوى السكان من عدم توفر الغذاء إلى أحياء وضواحي أخرى. ففي حي المزاد وسط بحري أكد عباس محمد بابكر أحد السكان لوكالة «فرانس برس» أنه لم يغادر منزله بسبب تقدم عمر والدته ومرضها.

وقال: «نتناول وجبة واحدة يومياً منذ شهرين للحفاظ على مخزوننا من المواد.. واليوم معنا فقط ما يكفي ليومين ولا ندري ما سيحدث بعد ذلك».

والأسبوع الماضي توفي عازف الكمان السوداني المعروف خالد سنهوري بعد أن أفاد أصدقاؤه على منصات التواصل الاجتماعي بأنه «مات من الجوع ودفن أمام منزله بحي الملازمين وسط أم درمان»، ضاحية غرب الخرطوم الكبرى.